

عنه في الوسط وكذلك لم يفر من له الكفر لكنه صحح
من وجهين أحدهما ان قوله وجب ضمان ما ابلغوا عليهم
لمثل ثلاث النفس والمال وضمان النفس الغضاض وقد
ذكرنا في الامام زوايه وجهين في الغضاض والثاني
ان القاضي بن كج قال اذا قلنا لا يتقضي الايمان بما ياتي
في كل ما ابلغوا طريقك احدهما انه على القولين وان اهل
البيعتين يمتنون والثاني القطع بالفرق بينهما

وهذه مسائل اخرى تدخل في الباب

اذا استعان اهل البيعتين من اهل امان المدة انتقض اما بغير
فان قالوا كتابك منى واقاموا فيه على الكراه على العهد
والا انتقض انما لم يمتنع بغير خوف الحياض مخيفه
القتال في حالات اهل الذمة واذا اقبلت ثقتان بالقتال
فان قدر الامام على فزها وهرها لم يمتنع احد على الاخر بحال
اذا وجبت احدهما على الطاعة فيجبها على الاخرى وان لم يقدر
عاد عنها جبراً صريحاً او بها الى الحق في نفسه واستعان بها
بما اخرج وان استنوبوا احدهما فيها ولم يقصد بها التي فيها
الى نفسه معاونهما بل يقصد دفع الاخرى فادان يدفع من
الاخرى لم يقابل التي ضمنها الى نفسه بل يمتنع من دعوتها
الى الطاعة وينذر بها الا انما الاستتانه بما عادت في
امانه ولو امن واحد من اهل العدل والحق اهل البيعتين
امانه شواك ان حركوا عبداً او زحلاً او امراه وحل دار البيعتين

البيعتين حكم دار الاستلام ولو جري فيها ما يوجب احد اقله
الامام العدل فان استولى عليها وقالت ابو حنيفة
تخمسها طردا للرب ولا يغير الامام احد اذا استولى عليها
ويغير العادل عن قال فزبه من البايعين ما يمكنه قال
في التمه وكج على الوعد من اهل العدل معايرة اثنين من اهل
البيعتين كما في مال الصغار فلا يوليها الا ميثراً لقتال او محيماً
الحيثه هو عن بعضه في المستوطانه اذا غزا اهل العدل
واهل البيعتين المتزكين واختصوا في بلاد الشرك فهو في الغنيمه
شواك القاتل من البيعتين الثلب واما الحقن فيقتول بقرته
الامام وانه لو غزا اهل الرب فوالم من المتزكين لم يقصد
احد من المسلمين ولو غزا اهل البيعتين فمما من المتزكين قد
راههم الامام مستبوا منهم فاذا ظهر العام عليهم رد البيعتين
الى المتزكين وانه لو امن اهل العدل واطمن اهل البيعتين فقتله
رحل طاهراً بامانه وقال عزفه بالبيعتين وقد رت انه حان
ليال صاغه طفن والام الدية وان قتله عامدا اميد به رانه
لو قتل جرم من اهل العدل اعزهم في القتال وقال اظننته
من البايعين طفن وممن الدية وانه لو سبي المتزكون من
اهل البيعتين وقد را اهل العدل استقاده وجب الاستنفاد

باب في امانه الرد

وهي عبارة عن ظلم المظالم بكونها ما لا يمكن
للمظلم ومصادرة التمس والذم الصفح في التمس والذم

11
باب البيعتين